

Distr.
GENERAL

A/46/186
23 May 1991
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/CHINESE/ENGLISH/
FRENCH/RUSSIAN/SPANISH

المجتمعية العامة UNDP

3 July 1991

البيان المرفق رقم A/46/50



الدورة السادسة والأربعون
البندان ٨٣ و ١١٤ من القائمة الأولية*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

وحدة التفتيش المشتركة

التعاون التقني واستخدام موظفي المشاريع
الوطنيين من الفئة الفنية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التعاون التقني واستخدام موظفي المشاريع الوطنيين من الفئة الفنية" (JIU/REP/91/1).

— A/46/50 —

*

**التعاون التقني واستخدام موظفي المشاريع
الوطنيين من الفئة الفنية**

أعداد

صلاح إ . ابراهيم

وحدة التفتيش المشتركة

المحتويات

المفعحة	الفقرات	
ج	موجز تنفيذى
١	٤ - ١	مقدمة
الجزء الأول - موظفو المشاريع الوطنيين من الفئة الفنية		
بين الموظفين الفنيين العاملين في مشاريع		
٢	٣٣ - ٥	التعاون التقني
الف - موظفو المشاريع الوطنيين من الفئة الفنية على مستوى		
٣	١٠ - ٨	المنظومة
٣	٢٨ - ١١	باء - موظفو المشاريع الوطنيون حسب المنظومة
٢	١٧ - ١٢	١ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي
٢ - إدارة الأمم المتحدة للتعاون التقني لغيرها		
٩	١٩ - ١٨	التنمية
٣ - موظفو المشاريع الوطنيين من الفئة الفنية		
٩	٢٨ - ٣٠	في المشاريع التي تمولها الوكالات المتخصصة
١٣	٢٢ - ٣٩	جيم - استنتاجات وتوصيات
الجزء الثاني - سيامة استخدام موظفي المشاريع الوطنيين من		
١٥	٩٠ - ٣٣	الفئة الفنية
الد - أسباب استخدام موظفي المشاريع الوطنيين		

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الجزء الثاني (تابع)</u>
٢٠	٨٣ - ٥٦	باء - أهم المشاكل التي تشيرها سيامة استخدام موظفي المشاريع الوطنيين
٢٠	٦١ - ٥٧	١ - القيود التي تحد من القدرة على اختيار انساب موظفي المشاريع الوطنيين
٢٢	٧١ - ٦٣	٢ - التكلفة الفعلية لموظفي المشاريع الوطنيين موظفو المشاريع الوطنيون ، أو إنشاء فئة
٢٤	٧٦ - ٧٣	٣ - من الموظفين أقل مزايا ٤ - المديرون الوطنيون وتجسيد سلطة البلد
٢٥	٨٣ - ٧٧	المضيف
٢٦	٩٠ - ٨٣	جيم - الاستنتاجات والتوصيات

موجز تنفيذي

يُتناول بالتحليل استخدام موظفي المشاريع الوطنيين من الفئة الفنية (يشار إليهم فيما بعد باسم موظفي المشاريع الوطنيين) في ضوء مساهمته في تنفيذ التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة كوسيلة لمساعدة البلدان المتقدمة على تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . ولا يشار إلى المشاكل المالية والإدارية والتنفيذية التي يشيرها استخدام هؤلاء الموظفين إلا عندما يتضمن ذلك تحليل سياسة الاستعاضة بخدماتهم ، بالنظر إلى أن هذه المشاكل قيد البحث المتواصل من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) بالتشاور مع معظم الوكالات المتخصصة .

ومن مصلحة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على السواء أن تتتوفر لها إحصائيات عن موظفي المشاريع الوطنيين تكون شاملة ومتسقة قدر الامكان ، كيما تتمكن من تحليل مساهمتها في الوفاء بأهداف التعاون التقني . غير أنه بخلاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لا تقوم الوكالات ، بامتناع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبدرجة أقل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، بجمع وتجهيز إحصائيات بشأن موظفي المشاريع الوطنيين .

وعليه ، فإن التقرير يوصي بأن ينشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدة داخلية خاصة لجمع ونشر معلومات إحصائية متسقة وقابلة للمقارنة بشأن الجوانب المختلفة لاستخدام موظفي المشاريع الوطنيين . وي ينبغي أن ينظم جمع البيانات الإحصائية هذا عند طرفي السلسلة كلّيهما ، وذلك بطلب المساعدة من الممثلين المقيمين والمنسقين المقيمين في الميدان ومن مقار المنظمات ومكاتبها الإقليمية ، بالاقتران مع وحدات الاحصاء والتنظيم والتقييم في أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وي ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يراعي توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) في هذا المجال ، وبخاصة التوصيات المتعلقة بالتطبيق العام لإجراء إنشاء صحيفة بيانات عن كل موظف من موظفي المشاريع الوطنيين . وكيما تكون هذه البيانات مفيدة ، فإنه لا ينبغي أن تقتصر على تحديد مصادر التمويل بل ينبغي أن تحدد أيضًا حتى أنواع التعاقد ومدة التعاقد باشهر العمل . ويوصي التقرير أيضًا بأن يضمّ المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي تقريره عن الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة تحليلًا لهذه البيانات وأن يقدم توصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة تستهدف وضع سياسة أرشد وأكفا بشأن موظفي المشاريع الوطنيين وحل المشاكل التي تشيرها الاستعاضة بخدماتهم .

ولا يجد استخدام عدد مطرد الزيادة من موظفي المشاريع الوطنبيين نفس التبرير في رأي البلدان المضيفة . ونادرًا ما يستند إلى تحليل مسبق يبين أنه يمكن ، بالمقارنة باستخدام الخبرة الدولية ، من تحقيق أهداف التعاون التقني لاغراف التنمية بصورة أكفا . وقد اهتمت الدراسات وأعمال التقييم والتقارير التي صدرت حتى الان باقتراح تنظيم وتنسيق أفضل لاستخدام موظفي المشاريع الوطنبيين في منظومة الأمم المتحدة ولكنها لم تهتم إلا بشكل عارض بوضع أسماء لسياسة تتعلق بالاختيار بين موظفي المشاريع الوطنبيين وموظفي المشاريع الدوليين من الفتنة الفنية (أو استخدام هاتين الفتنتين من الخبراء بنسب محددة) لتحقيق الأهداف الإنمائية المحددة من خلال التعاون التقني .

وعليه ، فإن التقرير يوصي بأنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة : (أ) أن تكرس اعتمادات التعاون التقني للاتفاق على نقل الخبرة عن طريق استخدام الخبراء الدوليين عندما تكون هذه الخبرة غير متوفرة في البلد وعندما يكون من الضروري اكتسابها وعندما تتفق مع ضرورة ذات أولوية لا يمكن تلبيتها باللجوء إلى الخبرة الوطنية ، (ب) أن تعيق قدرًا أكبر من الموارد المحلية في مجال الخبرة والمؤهلين بما يمكن من زيادة استخدام التنفيذ الحكومي والتنفيذ من خلال التعاقد من الباطن مع المؤسسات الوطنية . وعلى حين تعبئ هذه الاجراءات الخبرة الوطنية ، فإنها لا ينبغي أن تشمل أي تغيير في مركز الخبراء الوطنبيين أو منحهم أية اضافات على رواتبهم أو فوائد عينية ولا ينبغي أن تؤدي إلى مجازعات مثل تلك التي تدور أحياناً بين موظفي المشاريع الوطنبيين والمسؤولين الوطنيين الآخرين ، (ج) زيادة التواتر والتتوسيع في استخدام طاقات البلدان النامية من الخبراء وذلك باستخدام عدد أكبر من الخبراء من هذه البلدان كخبراء دوليين يوظفون في مناطقهم ذاتها وفي إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بدلاً من استخدام كل خبير في بلده كموظف من موظفي المشاريع الوطنية .

مقدمة

١ - اضطلع بإعداد هذا التقرير عن دور موظف المشاريع الوطنيين من الفئة الفنية (ويشار اليهم أدناه باسم موظفي المشاريع الوطنيين) في مجال التعاون التقني بناء على طلب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بيد أنه ، على إثر مناقشات جرت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ، وعدة وكالات متخصصة والأمانة العامة للأمم المتحدة - وبوجه خاص مكتب مدير عام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وإدارة التعاون التقني لغرض التنمية - تقرر توسيع نطاق التقرير ليشمل موضوع استخدام موظفي المشاريع الوطنيين على مستوى منظومة الأمم المتحدة .

٢ - والمotor الرئيسي في هذا التقرير هو دراسة استراتيجية وسياسة استخدام موظفي المشاريع الوطنيين في تنفيذ التعاون التقني على مستوى المنظومة باعتباره وسيلة لمساعدة البلدان المستفيدة في تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . أما عن المشاكل الإدارية وتلك المتعلقة بالتمويل والتنفيذ والمتربطة على الاستعانة بهؤلاء الموظفين ، فسنعرض لها حيشما يقتضي تحليل استراتيجية وسياسة الاستفادة من خدماتهم . وسوف نستند ، فيما يتعلق بتلك المشاكل ، إلى العمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ^(١) .

٣ - ونجري في الجزء الأول من هذا التقرير تقييمًا لنسبة "موظفي المشاريع الوطنيين" في مجموع الخبراء العاملين في مشاريع التعاون التقني ، ونتناول بالتقدير ، في الجزء الثاني ، أسمام تلك الفئة من الخبراء في تحقيق أهداف التعاون التقني لغرض التنمية .

٤ - وإننا لنبجي جزيل الشكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة والمسؤولين الحكوميين الذين كان لنا شرف التشاور معهم ، والذين لم يضروا علينا بخبراتهم وأفكارهم ، وزودونا بالوثائق التي لولاها لما أمكن إعداد هذا التقرير .

الجزء الأول - موظفو المشاريع الوظيفيون من الفئة الفنية
بين الموظفين الفنانيين العاملين في مشاريع
التعاون التقني

٥ - على الرغم من تناول موضوع استخدام الخبراء الوظيفيين في تنفيذ مشاريع التعاون التقني التي تمولها منظومة الأمم المتحدة ككل في المجتمعات لجنة التنسيق الإدارية واللجنة الامتحانية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) واللجنة الامتحانية المعنية بالمسائل الإدارية (الموظفون) ، وعلى الرغم من أن الدراسات والوثائق الاحصائية والتحليلية تعد وتقدم بانتظام إلى لجنة التنسيق الإدارية لمساعدتها في مداولاتها ، فإننا ما زلنا نفتقر إلى أرقام تفصيلية وكاملة فيما يتصل بأعداد موظفي المشاريع الوظيفيين وتوزيعهم حسب الوكالة ، والتمويل ، والبلد ، بحيث يتسنى لنا تقييم مدى استخدام الخبراء الوظيفيين والتطورات في هذا المجال .

٦ - ويتبين في شتات المعلومات ، المتاحة في مختلف تقارير لجنة التنسيق الإدارية ، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومدير عام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ورؤساء الوكالات ، مؤشر يتجه إلى تأكيد ما يلي: ١١) أن موظفي المشاريع الوظيفيين يستخدمون ، في معظم الأحوال ، في المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٢) أن أعدادهم زادت زيادة مطردة ، وبخاصة في السنوات الأخيرة ، ١٣) أن معدلات توزيعهم في الوكالات متغيرة تفاوتاً بالغاً .

٧ - وفضلاً عن ذلك ، نجد أن فئة موظفي المشاريع الوظيفيين ليست محددة تحديداً دقيقاً إذ أنهم يفتقدون إلى وضع قانوني مستقر فبعض الوكالات تحذفهم من احصائياتها ، ولا سيما في حالة المعينين ، على أساس محلي ، من قبل الممثلين الأقليميين الذين لا يبلغون ، أو يتاخرون في الإبلاغ ، على نحو منتظم ، بهمن يعينونه من موظفي المشاريع الوظيفيين . ومن ثم ، فإنه يمكن ، لمعالجة هذا النقص جزئياً ، تجميع الأرقام المتاحة لإجراء تقييم كمي بحجم الظاهرة قبل الشروع في تحليل الآثار المترتبة عليها .

الف - موظفو المشاريع الوظيفيون من الفئة الفنية
على مستوى المنظومة

٨ - بالنظر إلى أن نسبة موظفي المشاريع الوظيفيين في المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعلى منها في تلك التي تمولها الوكالات المتخصصة ، سواء من برامجها العادية أو من موارد خارجة عن ميزانيتها ، بمعرفة النظر عن الموارد

التي تأتي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقتضي الضرورة توضيع أسماء البرنامج وكل من الوكالات المتخصمة في تمويل مشاريع التعاون التقني .

٩ - يتبيّن من الجدول ١ (ص ٤) أن إجمالي أسماء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمويل مشاريع التعاون التقني بلغ ٢٧,٨ في المائة في فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ مقابل ٤٢,٤ في المائة في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٢ (٢) . بيد أن أسماء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نفقات الوكالات في مجال التعاون التقني يتناوب تفاوتاً كبيراً . فهو ، على سبيل المثال ، يتراوح بين نسبة تصل إلى مائة في المائة في حالة منظمة السياحة العالمية ونسبة لا تتجاوز ٤ في المائة فيما يختتم بمنظمة الصحة العالمية .

١٠ - ويمكن القول ، عموماً ، إن الوكالات المتخصمة التي لا تشكل مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلا جزءاً يسيراً نسبياً من مجموع نفقاتها في مجال التعاون التقني يقل معدل استخدامها لموظفي المشاريع الوطنيين عن غيرها من الوكالات المتخصمة . وتبدو ، إلى حد ما ، أقل اهتماماً بجمع معلومات تفصيلية في هذا الصدد ، وتتوفر حالياً ، في وثائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إحصاءات مفصلة نوعاً ما ، تتناول موظفي المشاريع الوطنيين في واحدة أو اثنتين من الوكالات المتخصمة الكبرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص ، منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) .

باء - موظفو المشاريع الوطنيون حسب المنظمة

١١ - سوف نميز ، للأسباب آنفة الذكر ، بين موظفي المشاريع الوطنيين الممولين من اعتمادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأولئك الممولين من اعتمادات الوكالات: ذلك أن البرنامج يستفيد من خدمات هؤلاء الموظفين بقدر يفوق كثيرة الوكالات ، كما أنه متقدم عليها فيما يتعلق بجمع الإحصاءات عن أعداد موظفي المشاريع الوطنيين ، وتحليل مدى تأثيرهم في تنفيذ مشاريع التعاون التقني .

١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢ - لما كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدرك الحاجة إلى إمداد منتظمه من البيانات الإحصائية المقارنة لتقديم آثار تزايد الاستعانة بخدمات لموظفي المشاريع الوطنيين تقييماً ملائماً ، فقد بادر بإنشاء آلية لجمع البيانات ، وقام بتجريبها في مكاتبها الميدانية بغية إرساء شروط تشغيلها قبل توسيع نطاقها لتشمل منظمة الأمم المتحدة بأسرها (٢) .

الجدول ١ - مجموع نفقات المكالات على مشاريع الستادين التقليدي

جسي مصدر التعميل لفتره المستثنى ١٩٨٧ - ١٩٨٨

الجدول ١ (تابع)

البرنامـج	برناـمـج إلـاـسـم	موارد أخـرى خـارـجـة	المـجـمـوع
المسـادـي	المـتـحـدـةـ الـانـسـانـيـ	علـىـ المـيـزـانـيـة	المـجـمـوع
الـمـوكـالـة	الـمـجـنـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ لـاـمـرـيـكـاـ	الـلـاتـيـنـيـة	١٦٣٧

الـلـاجـنـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ لـاـمـرـيـكـاـ	١٧٣٤	١١٨٥٣	٣٠٢٠
الـلـاجـنـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ لـاـوـرـوبـاـ	٤٣	-	-
الـلـاجـنـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ وـالـاجـتـمـاعـيـةـ	١٢٣٢	١	-
لـفـرـسـيـسـ آـسـياـ	٩٤	١٩٦١	١١٩١
الـمـجـنـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ لـلـأـرـصـادـ	١٥٠	٦٨٦٠	٣٠٤٤
الـمـجـمـعـةـ الـبـرـجـيـةـ الـدـولـيـةـ	١٦٥٣	٨٥٥٣	٦٦٦٧
الـمـوكـالـةـ الـدـولـيـةـ لـلـطـاقـةـ	٣٣٩٢	٣٣٥١١	٣٣٥١١
الـلـاجـنـةـ الـدـرـيـةـ	٣٧٣	٣٧٣	٣٧٣
الـمـجـنـةـ الـعـالـمـيـةـ لـلـمـلـكـيـةـ	٥٨٠	٤٠٠٠	٣٢٤٧
الـفـكـرـيـةـ	١	٦٦٠	٦٦٠
الـإـتـحـادـ الـبـرـيـديـ الـالـسـانـيـ	١	٣٢٨٦	٤٠٧٠
منظـمةـ السـيـاحـةـ الـعـالـمـيـةـ	-	٤١٦٧	٤١٦٧
الـمـجـمـوعـ	١٣٠١	١٣٠١	١٣٠١
الـمـجـمـوعـ	٣٣٢٨٦	٣٣٢٨٦	٣٣٢٨٦
(٤١٦٧٦)	(٨,٨٪)	(٨,٨٪)	(٨,٨٪)
١٦١٩٣	١٦١٩٣	١٦١٩٣	١٦١٩٣
(٦١٦٧٦)	(٥٤٧٪)	(٥٤٧٪)	(٥٤٧٪)
٨٣	-	-	-
الـمـجـمـوعـ	٨٣	٨٣	٨٣
(٤٠٠,٠٪)	(٤٠٠,٠٪)	(٤٠٠,٠٪)	(٤٠٠,٠٪)

الـمـصـدرـ: تـقـرـير مدـيـسر برـنـامـج إـلـاـسـمـ المـتـحـدـةـ الـانـسـانـيـ عـنـ تـكـالـيفـ دـعـمـ الـمـوكـالـاتـ . DR/1988/54 .

(١) فيـ القـامـ الأولـ اـدارـةـ الـاسـمـ المـتـحـدـةـ لـلـتـسـاوـنـ الـتنـقـنـيـ لـاـغـرـافـ الـتـنـمـيـةـ .

(بـ) تـشـيلـ اـنـسـطـطـةـ ذاتـ صـلـةـ بـالـخـدـمـاتـ الـادـارـيـةـ .

١٣ - وفيما يتعلق بالمشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذاته ، تنشر بصفة منتظمة في التقرير السنوي لمدير البرنامج ، بيانات عن استخدام موظفي المشاريع الوطنيين ويوفر تقرير عام ١٩٨٨^(٤) ، العاشر عام ١٩٨٩ ، احصاءات عن العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨ تتناول جميع البلدان ، ويميز بين موظفي المشاريع الوطنيين وموظفي المشاريع الدوليين من الفئة الفنية (انظر الجدول ٢ ، ص ٧) . وفي حين أن عدد موظفي المشاريع الوطنيين لم يكن يشكل في عام ١٩٨٧ إلا نصف عدد موظفي المشاريع الدوليين من الفئة الفنية ، ٤٨٨ مقابل ٢٨٥ ، فقد تضاعف هذا العدد في عام ١٩٨٨ ، ليترتفع من ٤٨٨ إلى ٩٨٩ بينما ظل عدد موظفي المشاريع الدوليين ، كما هو تقريبا ، في كلا العامين: إذ وصل إلى ٨٦٣ مقابل ٨٢٥ . ولو أن الاحصاءات وردت مقومة بأشهر عمل بدلا من عدد الأفراد لجاءت أدق ، إذ أن مدة عقود موظفي المشاريع الوطنيين يمكن أن تتراوح بين شهر وأثني عشر شهرا ، على أن مدة تلك العقود لا تتجاوز ستة أشهر في بعض الوكالات . وتصل إلى اثنى عشر شهرا في البعض الآخر . وتتضمن الجداول المؤقتة التي أوردها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره الأرقام التقديرية لعام ١٩٨٩ والتي تقوى الاتجاه الملاحظ في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ .

١٤ - ويتبين أيضا ، من هذه الاحصاءات أن ما يربو على نصف موظفي المشاريع الوطنيين كانوا في عام ١٩٨٨ يتركزون في ستة بلدان ، خمسة منها في أمريكا اللاتينية وهي: الأرجنتين (١٥٤٤) ، والبرازيل (٦٦٠) ، وكولومبيا (٥٩٦) ، وبليارو (٥٣٨) ، وبوليفيا (٣٩٤) ، وبلد آسيوي واحد هو: الصين (٢٢٢٥) .

١٥ - وتستخدم أمريكا اللاتينية ما يربو على نصف موظفي المشاريع الوطنيين . فضلا عن بلدانها الخمس المشار إليها في الفقرة السابقة ، هناك خمسة بلدان أخرى في القارة ذاتها يستعين كل منها بخدمات ما يزيد على ١٠٠ من موظفي المشاريع الوطنيين: أوروغواي (٣٧٣) ، وغواتيمالا (١٦٠) وكوبا (١٦٠) ، وكوستاريكا (١٣٧) ، وشيلي (١٠٨) .

١٦ - وفي آسيا ، حيث تستخدم الصين وحدها ما يربو على ربع موظفي المشاريع الوطنيين في العالم ، لا يستعين بعدد كبير من هؤلاء الموظفين سوى ستة بلدان أخرى فقط هي: أندونيسيا (٢٨٣) ، وبينغلاديش (١٤٧) ، ونيبال (١٨٧) ، والفلبين (٩٩) ، وسريلانكا (٩٣) ، والهند (٧٥) . ولئن كانت بنغلاديش ونيبال تستعينان بخدمات موظفي المشاريع الوطنيين أكثر مما تفعل الهند فهذا أمر يتصل بالسياسات التي ينتهجها هذه البلدان حيال موظفي المشاريع الوطنيين أنفسهم وتجاه جميع الموظفين الوطنيين على حد سواء . وسوف نتناول فيما بعد ، هذه الاختلافات في تقييم العلاقات بين موظفي المشاريع الوطنيين والموظفين الآخرين في خدمة الحكومة .

الجدول ٢ - (تالي) (ج)

المصدر: التقرير السنوي للمدير المدير برنا مج الأمم المتحدة الإنساني لعام ١٩٨٨ ، DR/1989/13/Add.3 ، المعنون م-٣٥

بیانیه ۱۴۰۵۰۱ ایار / مایو ۱۹۸۹.

(()) تستند البيانا نة الواردة في هذا الجدول إلى مشاريع مسولة من أرقام التخطيط الإرشادية ، وموارد البرامج

كما يشمل فضلاً عن الخبراء، الموظفين من الوكالات التنفيذية، خبراء الشركاء في المؤسسة التي تتبعها باتفاقية بين السلطة

الروكاظ المشاركة / المنفذة ، والخبراء في المساعدة التنفيذية والخبراء المعاوين .

العنوان: **كتاب العروس** | المؤلف: **مكي العتيق** | الناشر: **دار المعرفة**.

گلستان احمد شفیع

جعفر بن محمد جعفر بن محمد (البلدان) (٢ + د)

١٧ - أما المنطقة الأفريقية فتقل نسبة استخدامها لموظفي المشاريع الوظيفيين عن ٥ في المائة من مجموع عددهم . وجدير بالذكر أن أكثر البلدان الأفريقية استعانا بهؤلاء الموظفين هي رواندا (١٩٩٩ في عام ١٩٨٨) وبوركينا فاسو (١٥٤ في عام ١٩٨٧) . وفي الوقت نفسه نجد أن أكبر بلدان في القارة (نيجيريا ومصر) من حيث تعداد السكان وعدد العاملين المدرّبين لا يستخدمان من الموظفين المشار إليهم إلا ٣٠ (نيجيريا) و٥٨ (مصر) . وهو ما يعزى إلى أن الاختلافات في عدد موظفي المشاريع الوظيفيين من بلد إلى آخر ، يعد في أفريقيا ، شأنها شأن المناطق الأخرى ، تمثل انعكاساً لاختلاف النهج ، أكثر من كونها تجسيداً لسياسة واستراتيجية محددتين بوضوح . وسوف نعرض ، فيما بعد ، لهذه المسألة .

٢ - ادارة الام المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية

١٨ - يحتل موظفو المشاريع الوظيفيون ، من الناحية العددية مكانة هامة في البرنامج الشامل لإدارة التعاون التقني لاغراض التنمية (٤٠٠ تقريباً في عام ١٩٨٩ ، مقابل زهاء ٣٠٠١ خبير جرى تعيينهم على أساس دولي) . وهكذا يعكس الجهد الذي تبذلها الادارة المذكورة من خلال ميastها في مجال التوظيف ، بقية الاستعاناً بقدرات أكبر من طاقات البلدان النامية . ومن بين تلك الجهدات الاجتماعات التي تنظمها الادارة كل سنتين لدوائر التوظيف الوطنية ، والتي تستهدف في المقام الأول زيادة مشاركة مواطني البلدان النامية بمفهوم خبراء وخبراء استشاريين معينين على أساس دولي في انشطة الام المتحدة في مجال التعاون التقني . وتطلع ، أيها ، الادارة بالتدريب بقية التشجيع على إنشاء دوائر توظيف وطنية في البلدان النامية التي تفتقر إليها .

١٩ - وتجدر الاشارة إلى أن دور دوائر التوظيف الوطنية في البلدان النامية لا ينبغي أن يقتصر على إيجاد مرشحين للوظائف الدولية . بل يمكن أيضاً أن تساعد في تحسين معايير انتقاء موظفي المشاريع الوظيفيين وهي معايير متغيرة إلى حد كبير . كما أن تلك الدوائر يمكنها الالهام في زيادة عدد المرشحين من البلدان النامية لشغل وظائف خبراء معاوين حيث أن عدداً من البلدان المانحة عرض في مرات شتى التكفل بهؤلاء المرشحين .

٣ - موظفو المشاريع الوظيفيون من الفئة الفنية في المشاريع التي تمويلها الوكالات المتخصصة

٢٠ - كما ذكر آنفاً ، يختلف الوضع ، فيما يتعلق باستخدام موظفي المشاريع الوظيفيين ، اختلافاً كبيراً من وكالة متخصصة إلى أخرى ، وذلك من حيث نسبة مئوية

الموظفين من مجموع عدد موظفي المشاريع من الفئة الفنية ، الوظيفيين والدوليين . ومنهاول في الفقرات أدناه ، تجميع البيانات المتفاوتة المتاحة عن الوكالات المتخصصة الرئيسية .

(أ) منظمة الصحة العالمية

٣١ - خصت منظمة الصحة العالمية ، حسبما يتعين من الجدول ١ (م٤) ، مبلغًا يربو على ٨٣٠ مليون دولار للتعاون التقني في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، لم يسم في برنامجه الأهمية الإنمائية إلا بمبلغ قدره ٣٧ مليون دولار وفي الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، بلغ مجموع ميزانية منظمة الصحة العالمية ٤١٢ مليون دولار ، خص منها ٦٠٩ ملايين دولار للبرنامج العادي و٨٠٤ ملايين دولار لسائر البرامج . وقد أوضح المدير العام في بيان أورده في تقريره عن أعمال المنظمة لعام ١٩٨٨ ، أن ٧٠ في المائة من الميزانية مكرمة لأنشطة التعاون التقني .

٣٢ - بيد أنه ، لا يتوفّر أي بيان بتوزيع المخصصات بين مختلف مكونات مشاريع التعاون التقني (الموظفون ، والزمالات ، والمعدات ، الخ) . وفضلاً عن ذلك ، لا تتعنى منظمة الصحة العالمية ، فيما يبدو ، أي فارق بين الموظفين الفنيين الوظيفيين والدوليين المتاحين للبلدان و/أو المعينين في مشاريع التعاون التقني . ويمكن القول ، عموماً ، بأن سياسة المنظمة لا تقوم على توظيف المواطنين في بلدانهم ، وذلك فيما عدا بعض الامتناعات القليلة . وأي موظفين حاليين أو سابقين إنما عينوا وفقاً لشروط التوظيف العادلة السارية على موظفي الفئة الفنية ، وليس "كموظفين فحبيين وطنيين" ، وألحقو بمشاريع على المستوى العالمي أو الإقليمي ، أو فيما بين الأقطار ، لا بمشاريع قطرية . وأحياناً يُلتمس تعاون الموظفين الوظيفيين من خلال اتفاقات تقديم خدمات خاصة .

٣٣ - ولكن احصاءات مكتب الصحة للبلدان الأمريكية توفر رقماً تقريبياً للنسبة المئوية التي يشكلها موظفو المشاريع الوظيفيون بين جميع الخبراء المعينين لتنفيذ مشاريع التعاون التقني . ومن حيث العدد يتبيّن أن زهاء ٣٠٠ من ٣٥٠٠ موظف تقريباً يستخدمهم في الوقت الراهن مكتب الصحة للبلدان الأمريكية ، أي ما نسبته حوالي ٦ في المائة ، هم من موظفي المشاريع الوظيفيين .

(ب) منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)

٣٤ - تعمد الفاو ، التي بلغت نفقاتها في مجال التعاون التقني في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ زهاء ٦٣٨ مليون دولار من مجموع قدره ٣٨٤ مليون دولار أنفقتها

المنظومة بامرها (انظر الجدول ١ ، ص ٤) ، إلى تركيز ٨٠ في المائة من انشطتها في قطاع الأغذية والزراعة ، تاركة ١٠ في المائة لقطاع الحراجة و ١٠ في المائة لقطاع صيد الأسماك . ويشمل قطاع الأغذية والزراعة عدة قطاعات فرعية هامة هي: الموارد الطبيعية ، والمحاصيل ، وتربية الماشية ، والتربية والبحوث الزراعية ، والتنمية الريفية والسياسات الزراعية .

٢٥ - وتبين أسماء الفاو المتعلقة بموظفي المشاريع الوظيفيين ، والتي تتناول في المقام الأول قطاع الزراعة ، أن أعداد هؤلاء الموظفين زادت إلى نحو ثلاثة أمثالها فيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٨ (انظر الجدول ٢) إذ ارتفعت من ١١٦ إلى ٣٤٥ موظفًا . بينما ان الرقم الأخير قد يبدو أقل من الواقع ، ذلك أنه لا يشمل إلا موظفي المشاريع الوظيفيين المعينين من قبل مقر الفاو . وتتجذر أضافة الموظفين الذين عينهم الممثلون التقليديون للفاو على أساس محلي ، عام ١٩٨٨ ، والبالغ عددهم ٧٠١ موظف كما ينبغي أن يضاف عدد من المديرين الوظيفيين لم ترد الاشارة إليهم في أسماء الفاو ، لأنهم لا يتلقون راتبهم منها . فعل سبيل المثال ، كانت الفاو ، في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، توظف ٣٤ مديرًا وطنياً في القطاع الزراعي .

الجدول ٣ - الفاو: قطاع الزراعة - عدد موظفي المشاريع على جداول المرتبات ، الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨

					الفترة
١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥		
٩٨٥	١٠٥٠	١١٠٩	١١٤٤	موظفو مشاريع ميدانيون لمدد طويلة	
٩٦٧	١٠٠٨	٩٧٠	٨١٢	خبراء استشاريون واتفاق بتقديم خدمات خاصة	
٣٠٦	٣١٥	٣٢٥	٣٥٢	موظفو فنيون معاونون	
٣٤٥	١٤٩	١٠٧	١١٦	موظفو وطنيون	
المجموع					٣٥٠٣
المصدر: استعراض وتقدير شعبة العمليات الزراعية ، في عام ١٩٨٨ ، الفاو ، حزيران / يونيو ١٩٨٩ .					

٣٦ - ويمكن القول بأن الفاو تستعين بما يربو على ١٠٠٠ من موظفي المشاريع الوطنية في مشاريعها في القطاع الزراعي ، وبذلك ٢٠٠٠ منها في مشاريعها جمجمة (في مجالات الزراعة ، والحراجة ، وصيد الأسماك) .

(ج) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم
والثقافة (اليونسكو)

٣٧ - في عام ١٩٨٨ ، شكل موظفو المشاريع الوطنية نسبة قدرها ٦٥ في المائة من مجموع الموظفين التقنيين العاملين في المشاريع المنفذة من قبل اليونسكو والممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وذلك أن عدد موظفي المشاريع الوطنية مقوماً باشهر عمل ارتفع ، بالقيمة المطلقة ، في الفترة المذكورة من ٧٠ إلى ٧١٠ في حين انخفض الرقم في حالة موظفي المشاريع الدوليين من ١٤٤ إلى ٧٥٥ وذلك حسب شهر العمل (انظر الجدول ٤) . ويعكس هذا الانخفاض ، أساساً ، تقصير فترات مهام موظفي المشاريع الدوليين وليس تقليل عددهم . ويمكن أن تختلف هذه الظاهرة آثار بالغة الأهمية على المنظمة ككل ، لا سيما من حيث تزايد تكاليف الدعم .

الجدول ٤ - اليونسكو: المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تطور نسبة موظفي المشاريع الدوليين والوطنيين

النسبة المئوية	الموظفون الدوليون							السنة	
	موظفو		خبراء			خبراء استشاريون			
	المشروع	الموظفون	المجموع	الدوليون	الوطنيون	المجموع	الدوليون		
	شهر/عمل	شهر/عمل	شهر/عمل	شهر/عمل	شهر/عمل	شهر/عمل	شهر/عمل	شهر/عمل	
٢١	٧٩	٣٤١٥	٧١٠	٣٧٠٥	٥٦١	٣١٤٤	١٩٨٣		
٣٧	٦٣	٣٤٠٧	١٣٧٤	٣١٣٣	٦٣٤	١٥٠٩	١٩٨٤		
٤٦	٥٤	٣٣٠١	١٥٠٣	١٧٩٨	٥٠٠	١٣٩٨	١٩٨٥		
٥٣	٤٧	٣٥٧٠	١٨٨٠	١٦٩٠	٦١٧	١٠٧٣	١٩٨٦		
٥٧	٤٣	٣٨٤١	١٦٣٠	١٣٣١	٣٨٣	٨٣٨	١٩٨٧		
٦٥	٣٥	٣٣٦٠	٢١٨١	١١٧٩	٤٣٤	٧٥٠	١٩٨٨		

المصدر: وثائق اليونسكو الداخلية .

(د) وكالات أخرى

٢٨ - إن الوكالات الأخرى ، على اختلاف حجمها ، وقيمة ميزانيتها المخصصة للتعاون التقني ، وحصتها من الاعتمادات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لا تستخدم إلا عددا ضئيلا من موظفي المشاريع الوطنيين . فعلى سبيل المثال ، فإن مكتب العمل الدولي ، الذي يتبعه ، حاليا ، ما بين ٦٠٠ و٧٠٠ خبير في الميدان ، لم يعين إلا حوالي ٦٠ فقط من هؤلاء الموظفين ، كما أن عدمهم لدى كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمنظمة العالمية للاتصالات الجوية ، يقل عن ١٥ موظفا .

جيم - استنتاجات وتوصيات

٢٩ - بما أن موظفي المشاريع الوطنيين يشكلون ما يقرب من ربع الموظفين الفنيين المعينين لتنفيذ مشاريع التعاون التقني ، وأن عددهم زاد زيادة مطردة للفترة على امتداد السنوات الخمس الماضية ، وأن الاستعانتة بخدماتهم لا تزال ، على الأكثـر ، في مشاريع يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فيما لا شك فيه أن الاتجاه سـوـبـ الاستعانتـة بهـم سـيـمـتـدـ حتىـماـ ويـتـسـعـ ، ويشـمـلـ مـزـيـداـ منـ المـنـاطـقـ وـالـبـلـدـانـ ، وـمـزـيـداـ منـ الـبـرـامـجـ وـالـوـكـالـاتـ .

٣٠ - وكما يتبيـنـ مما تقدمـ ، فإنـ بـرـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـإـنـمـائـيـ وـالـفـاـوـ هـمـاـ وـحـدهـمـاـ اللـذـانـ يـقـومـانـ حـالـيـاـ بـجـمـعـ وـنـشـرـ مـعـلـومـاتـ رـقـمـيـةـ مـفـصـلـةـ نـوـعـاـ ماـ تـتـعـلـقـ بـمـوـظـفـيـ الـمـشـارـيعـ الـوطـنـيـينـ .ـ بـيـدـ أـنـ الـمـعـلـومـاتـ الـتـيـ يـوـفـرـهـاـ بـرـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـإـنـمـائـيـ لـتـفـطـيـ جـوـانـبـ هـامـةـ ،ـ فـهـيـ لـاـ تـذـكـرـ شـيـئـاـ عـنـ النـسـخـةـ الـمـكـرـسـةـ مـنـ مـيـزـانـيـةـ الـمـشـارـيعـ لـمـوـظـفـيـ الـمـشـارـيعـ الـوطـنـيـينـ الـذـيـنـ تـحـمـلـ مـرـتـبـاتـهـمـ عـلـىـ أـرـقـامـ التـخـطـيـطـ الـأـرـهـادـيـةـ أـوـ الصـادـيقـ الـاسـتـئـمـانـيـةـ ،ـ وـلـاـ عـنـ مـدـىـ تـقـاسـمـ التـكـالـيفـ .ـ ذـلـكـ أـنـ أـشـكـالـ التـموـيلـ هـذـهـ تـتـرـتـبـ عـلـيـهـاـ ،ـ حـسـبـاـ سـتـرـىـ فـيـمـاـ يـلـيـ ،ـ نـتـائـجـ هـامـةـ .ـ

٣١ - وبـرـفـ النـظرـ عـنـ بـرـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـإـنـمـائـيـ ،ـ فـيـنـ الـوـكـالـاتـ لـاـ تـقـومـ ،ـ رـبـماـ باـسـتـشـاءـ الـفـاـوـ وـبـقـدـرـ أـقـلـ الـيـونـسـكـوـ ،ـ بـجـمـعـ وـتـجـهـيزـ اـحـصـاءـاتـ بـشـأنـ موـظـفـيـ الـمـشـارـيعـ الـوطـنـيـينـ .ـ وـيـمـكـنـ أـنـ يـعـزـىـ هـذـاـ إـلـىـ وـاقـعـ أـنـ تـسـعـ أـعـشـارـ هـؤـلـاءـ الـمـوـظـفـينـ يـعـيـشـونـ فـيـ مـشـارـيعـ مـمـوـلـةـ مـنـ بـرـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـإـنـمـائـيـ ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـمـقـضـاهـ ،ـ تـشـملـهـمـ اـحـصـاءـاتـ ذـلـكـ الـبـرـامـجـ .ـ وـمـنـ شـمـ فـيـنـ الدـورـ الرـئـيـسـ الـذـيـ يـضـطـلـعـ بـهـ الـبـرـامـجـ الـذـكـورـ فـيـ جـمـعـ وـنـشـرـ الـبـيـانـاتـ الـاحـصـائـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـمـوـظـفـيـ الـمـشـارـيعـ الـوطـنـيـينـ ،ـ لـاـ فـيـ الـمـشـارـيعـ الـتـيـ يـمـولـهـاـ فـحـسـبـ بـلـ وـأـيـضاـ فـيـ تـلـكـ الـتـيـ تـضـطـلـعـ الـوـكـالـاتـ بـالـمـسـؤـلـيـةـ عـنـهـاـ ،ـ دـوـرـ لـهـ مـاـ يـبـرـرـهـ .ـ

٢٢ - ومن مصلحة الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة أن يكون تحت تصرفها أسماء بشار موظفي المشاريع الوطنيين ، تكون شاملة ومتسقة قدر الإمكان ، ليتسنى لها تحليل هذه الظاهرة واعتماد السياسات المناسبة . ومن ثم ، نتقدم بالتوصيات التالية:

التوصية رقم ١

ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينشئ بداخله شبكة خاصة لجمع ونشر بيانات احصائية متسقة ومقارنة تتعلق بمسألة الاستعانة بموظفي المشاريع الوطنيين من أوجهها المختلفة . ويجب أن تنظم عملية جمع البيانات الاحصائية ، بالتعاون معوننة الممثلين والمنسقين المقيمين في الميدان ، ومقارن المنتظمات ومكاتبها القليمية بالاقتران مع الوحدات المعنية بالاحصاء والشؤون الإدارية والتقييم والتتابعة لامانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وينبغي أن ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعين الاعتبار إلى توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) في هذا المجال ولا سيما تلك المتعلقة بالتطبيق العام للإجراءات الذي يقضى بإعداد كشوف بيانات لكل موظف من موظفي المشاريع الوطنيين^(٥) . وكيفما تكون لتلك البياناتفائدة ، ينبغي لا تحدد مصادر التمويل المختلفة فحسب بل وأيضاً مختلقة أنواع العقود ومدتها باشهر العمل .

التوصية رقم ٢

ينبغي لمدير عام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يتناول تلك البيانات بالتحليل في تقريره عن الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة وأن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة ، توصيات تستهدف زيادة تشديد وفعالية سياسة الاستعانة بموظفي المشاريع الوطنيين وحل المشاكل الناشئة عن الاستفادة من خدماتهم .

الجزء الثاني - سياسة استخدام موظفي المشاريع
الوطنيين من الفئة الفنية

الف - أسباب استخدام موظفي المشاريع الوطنيين

٢٣ - إن العوامل التي تحدد أهداف التعاون التقني عوامل متعددة: منها الطبيعة الخاصة للقطاعات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإنسانية المعنية ، وكفاءة الوكالة المنفذة المعنية ، وقدرة البلد الملتقي على الاستفادة من التعاون التقني وأداء دور فيه . وأيًّا كانت هذه العوامل ، يظل الهدف النهائي من التعاون التقني هو نقل المعرفة والمهارات المتوافرة لدى البلدان التي قطعت شوطاً أبعد من غيرها في مسار التنمية والتي تملأ وسائل إيصال هذه المعرفة والمهارات إلى بلدان تعتبر أقل تقدماً أو تفتقر إلى الموارد ؛ وهذا هو السياق الذي استُندَ فيه إلى منظومة الأمم المتحدة مسؤولة تنفيذ هذا النقل من خلال تمويل وتنفيذ برامج ومشاريع .

٢٤ - وفي البداية ، كان على منظومة الأمم المتحدة أن تزود البلدان الملتقة بالخبراء والمعدات ، وأن تدرب الموظفين . وكان الفرق الذي تتوخاه المنظومة هو استخدام هذا النقل لتعزيز الدوائر الحكومية وتحسين قدراتها الإدارية وإعدادها بحيث تصبح قادرة على الاضطلاع بأنشطة في قطاعات متعددة: العلوم ، البحث ، التعليم ، الزراعة ، الصناعة ، التجارة ، الهياكل الأساسية ، الإدارة ، الخ .

٢٥ - وأدخل العمل بمجموعة كاملة من التدابير لزيادة فعالية الأنشطة التي تفطّل بها المنظومة: إعداد البرامج القطرية لإدماج هذه الأنشطة في أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعنى ؛ وتقدير المشاريع اثناء التنفيذ لاتخاذ ما يلزم من تدابير تصحيحية ؛ وتقدير المشاريع بعد استكمالها لاستخلاص دروس يستفاد بها في المستقبل ، الخ .

٢٦ - وبالنظر إلى التقدم الذي حققه أغلبية البلدان النامية أخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبعث الوكالات المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، يعتمد بالتدريج على الحكومات والخبراء الوطنيين ، وأُسند إليهم تنفيذ مشاريع التعاون التقني: التنفيذ الحكومي ، والتعاقد من الباطن مع المؤسسات الوطنية ، وشراء المعدات المصنعة في البلدان النامية ، وتعيين خبراء منشآتم تابعين للبلدان ، وتدريب الحامليين على منع دراسية في الجامعات والمراکز المتقدمة في تلك البلدان .

٣٧ - وقد اتخذت تدابير محددة وانشئت مناديق خاصة لمواجهة احتياجات مجموعات محددة في البلدان النامية ، مثال ذلك التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً ، والمندوق الخام لراضي السهل السوداني المتاثرة بالجفاف والتصرّف: مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، ومندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية . ولاء على ذلك ، يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، باطراد ، البلدان النامية التي بلغت مرحلة أكثر تقدماً من غيرها على أن تنفذ بنفسها مشاريع التعاون التقني (التنفيذ الحكومي) . وفي بلدان أخرى ، وببناء على طلب هذه البلدان ، يزداد استعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الموافقة على تخصيص نسبة في أرقام التخطيط الإرشادية للتدريب وشراء المعدات أكبر من التصنيف المخصص للخبراء الدوليين ، الذين قلل عدد من يستعمل به منهم وخففت مدد البعثات التي يوفدون فيها .

٣٨ - وإدراكاً لهذه الحقائق كلها ، أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٠ بأنه يتبيّن ، في الحالات المناسبة ، تعيين مديرى المشاريع من بين الأكفاء من مواطني البلد ، يساعدهم أخصائيون دوليون ^(٦) .

٣٩ - وبعد ذلك بخمس سنوات ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٤٠٥ (د - ٣٠) المعنون "أبعاد جديدة في مجال التعاون التقني" ، الذي أيد القرار الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس تقرير مدير البرنامج ^(٧) . وفي ذلك التقرير ، عرض مدير برنامج الأمم المتحدة الحجج الرئيسية التي تؤيد استخدام موظفي المشاريع الوطنيين بصورة أكثر اتساعاً . ويرى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الالتزام باستخدام الخبرة الأجنبية فقط لتنفيذ المشاريع يتعارض ، في حالات كثيرة ، مع تعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية .

٤٠ - وقد تجسدت سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه في تعليمات (إرشادات) جديدة صدرت في آب/أغسطس ١٩٧٩ ، وتم تقييم تنفيذها بمناسبة اجتماع مشترك بين الوكالات المنظمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ . وأدى ذلك إلى أن أعيد النظر في عام ١٩٨٣ في "دليل برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" ، الذي تتعلق عدة فصول منه بموظفي المشاريع الوطنيين ^(٨) .

٤١ - وتناولت الجمعية العامة المسالة من جديد في عام ١٩٨٦ ، وفي القرار ١٧١/٤١ أيدت التوصيات التي اعتمدتها ، في السنة نفسها ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ^(٩) الذي كرر التأكيد على "ضرورة أن تعمد جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة استخدام قدرات البلدان النامية ، في جملة أمور ، من خلال زيادة توظيف الخبراء الاستشاريين المحليين والخبراء الوطنيين" .

٤٣ - وفي الوقت نفسه ، وإزاء إبلاء أهمية متزايدة لموظفي المشاريع الوطنيين ، أدرج كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي ولجنة التنسيق الادارية في جداول أعمالهما المشاكل التي يشيرها هذا الاجراء . وعُيِّن برنامج الامم المتحدة الانمائي خبيراً استشارياً لإعداد تقرير يتناول ، على وجه الحصر ، استخدام موظفي المشاريع الوطنيين في المنطقة الآسيوية . واثناه تنفيذ هذه المهمة ، تقرر أن ينطوي التقرير المنظومة بأكملها وجميع المناطق^(١٠) . وأعد خبير استشاري آخر تقريراً ، بالشراكة عن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) حول استخدام مؤسسات المنظومة لموظفي المشاريع الوطنيين . وناقشت التقرير اللجنة الاستشارية في دورتها المعقودة في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٧^(١١) .

٤٤ - ومنذ ذلك الوقت ، ظل كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي ولجنة التنسيق الادارية يستعرضان بانتظام مسألة توظيف موظفي المشاريع الوطنيين ، وذلك استناداً إلى مجموعة من الاسس من بينها تقريري الخبراء الاستشاريين . لذلك ، فإن مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، عملاً بالمقرر ٥/٨٧ الصادر عن مجلس ادارة البرنامج ، والذي طلب منه بمقدمة خاصة أن ينظم مناقشات مع الوكالات ذات الملة في منظومة الامم المتحدة بهدف إنشاء قاعدة بيانات لتحليل كفاءة حتى أنواع الخبراء ، بين فيهم موظفو المشاريع الوطنيون ، قدم تقريراً بشأن هذا الموضوع إلى الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي^(١٢) . أما لجنة التنسيق الادارية ، فقد نظمت اجتماعاً مشتركاً في عام ١٩٨٨ بين اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (شؤون الموظفين) واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ، وأعد الاجتماع تقريراً عن الجوانب المالية والادارية المتعلقة باستخدام موظفي المشاريع الوطنيين^(١٣) .

٤٥ - ويبين تحليل المقررات والقرارات والتوصيات التي اعتمدتها الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الامم المتحدة ، والتدابير واللوائح والإجراءات التي صاغتها وتطبّقتها أمانات المنظمات ، انه في حين يولي اهتمام متوازن إلى الجوانب الادارية والمالية حتى الجوانب التنفيذية من استخدام موظفي المشاريع الوطنيين ، فإنه لم تخمن جهود تذكر حتى الان للتأكد مما إذا كانت سياسة استخدام موظفي المشاريع الوطنيين تساهم في انجاز اكفاً للأهداف الانمائية الرئيسية .

٤٦ - وأغلبية مؤسسات منظومة الامم المتحدة تعتبر ، فيما يبدو في الوقت الحاضر ، ان استخدام موظفي المشاريع الوطنيين وسيلة من اكفا وسائل الحصول على مشاركة البلدان النامية مشاركة مباشرة في تنفيذ مشاريع التعاون الشقني . بيد أن هذه النتيجة ليست واضحة ، فيما يبدو ، بالنسبة لعدد من البلدان النامية والوكالات المتخصصة .

٤٦ - وتبدي بلدان متلقية عديدة آراء مختلفة بشأن استخدام موظفي المشاريع الوطنيةين . فبعض البلدان الشامية ، ولا سيما تلك التي تستخدم أعداداً كبيرة من الموظفين ، لا تزيد أن تضع منظومة الأمم المتحدة إلى تعيين موظفي مشاريع وطنيةين لأن تلك البلدان ترحب في تفادي وضع يحمل بموجبه الموظفون المعينون على رواتب أعلى من رواتب زملائهم الباقين في خدمة الحكومة ، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى نزاعات لا لزوم لها بينهم .

٤٧ - وبقية تفاصي أي نزاع ، لا يقبل بعض البلدان النامية إلا موظفي المشاريع الدوليين ، مع الاحتفاظ بهمهمة تعيين النظاراء الوطنيين الذين لا يحصلون على أي راتب إضافي أو أي ميزة عينية إضافية للعمل مع هؤلاء الموظفين الدوليين . وتفضل بلدان نامية أخرى أن تتقدّم مشاريعها للتعاون التقني مباشرة ، بدلاً من الاستعانة بخدمات موظفي المشاريع الدوليين والوطنيين .

٤٨ - وهناك أيضاً فئة من البلدان النامية ترتفق ، عملياً ، جميع موظفي المشاريع الدوليين وتتذرع وظائف خبراء الأمم المتحدة ومديري المشاريع لمواطنيها . وبعزم البلدان يشترط ، عند تعيين مواطنيه كموظفي مشاريع وطنيين ، أن يحمل هؤلاء المواطنين على نفس المزايا التي يحمل عليها موظفو المشاريع الدوليون .

- ٤٩ - وبعث البلدان النامية مستعدة ، في سبيل زيادة عدد موظفي المشاريع الوطنيين منها ، لأن تدفع مقدماً مبالغ كبيرة بالعملة الصعبة إلى الأمم المتحدة على سبيل تقامن التكاليف ، لدفع رواتب هؤلاء الموظفين . وحالة هذه البلدان تلقي ، بشكل عملي ، مفهوم "تقديم إضافة" من منظومة الأمم المتحدة لأن تلك البلدان تضم مشاريعها الخاصة وتعين موظفي المشاريع الوطنيين اللازمين لتنفيذها وتقدم العملة الصعبة المطلوبة لذلك ؛ الأمر الذي يخفّض مساهمة الأمم المتحدة إلى الصفر . وبالنسبة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، تساوي هذه الممارسة شكلاً عاماً من أشكال "تغطية الأتوال" ، تصبح المنظومة طرفاً فيه .

- ٥٠ - وشمة فئة أخرى من البلدان النامية تستخدم موظفي المشاريع الوطنيين كما لو كانوا نظراً ، أي أنهم يلتحقون بوظائف موظفي المشاريع الدوليين دون أي تغيير في وظفهم كمسؤولين أو أعضاء في منظمة ما أو في مؤسسة حكومية . وموظفو المشاريع الوطنيين من هذا القبيل يحصلون على رواتبهم بالعملة المحلية دون أي راتب إضافي أو أي ميزة من أي نوع من الأمم المتحدة . ويتولى البلد اختيارهم مباشرة دون أن يستشير ، في بعض الأحيان ، أو يبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الوكالة المنفذة . وعلى الرغم من أن رواتب موظفي المشاريع الوطنيين أولئك تظهر كبد من

بند الميزانية في وثيقة المشروع ، فإنه لا تتوفر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا الوكالة المنفذة أي وسيلة لمعرفة خصائصهم ، لا بصفاتهم الفردية ولا بأسمائهم . ونتيجة لذلك ، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الوكالة المنفذة يعلمان بعد ووظائف هؤلاء الموظفين الوطنيين من خلال الاستبيانات التي يرسلانها إلى البلدان أو أبناء المجتمعات الثلاثية ؛ وحتى هذه المعلومات تكون ناقصة وتتم بعد تأخير طويل .

٥١ - والمبررات التي تقدم في أكثرية البلدان النامية هي ، في جوهرها ، ذات طابع مادي ولا علاقة لها عملياً بأي سياسة تهدف إلى تحقيق أفضل انتفاع من الخبرة الدولية والمحلية في تنفيذ البرامج والمشاريع الإنمائية ذات الأولوية .

٥٢ - وفيما يتعلق بالوكالات المتخصصة ، فإنها مقتنعة بوجه عام بأنه ينبغي تحسين فرص أكبر لاستخدام موظفي المشاريع الوطنيين . بل إن بعض الوكالات تسعى إلى وضع وتطبيق معايير للتخفيض الرشيد لوظائف الخبراء بين العاملين الوطنيين والعاملين الدوليين . فعلى سبيل المثال ، تصر تلك الوكالات لموظفي المشاريع الوطنيين المهام التي تتطلب منهم الخصائص الوطنية المتعلقة بمجال محدد من مجالات المعرفة ، ينطوي على إتقان لغة وطنية لا تستخدم إلا على نطاق ضيق عالمياً ؛ وهي تستعين بخدمات موظفي المشاريع الدوليين للاستفادة من الخبرة التي اكتسبوها في بلدان أخرى .

٥٣ - ومع ذلك ، يبدي بعض الوكالات عدم اقتناع بصحة الحاجج التي تساق لتبرير الاستخدام المكثف لموظفي المشاريع الوطنيين . فهي تعتبر أن الموافقة على تنفيذ مشروع ما ينبغي أن تتوقف على مدى إسهامه في تنمية البلد لا على معرفة ما إذا كان موظفان أو ثلاثة من موظفي المشاريع الوطنيين يستخدمون لمدة أشهر قليلة . وعلاوة على ذلك ، فإن وجود العديد من الخبراء الوطنيين في بلد ما لا يوفر أساساً كافياً لاقتناء استخدامهم في مشاريع الأمم المتحدة . بل يمكن أيضاً أن تساق الحجة المناقضة التالية: إذا توافر في بلد ما عدد كافٍ من الخبراء المؤهلين في قطاع معين ، فمن المنطقي أنه يتبعين على هذا البلد الامتناع عن تقديم طلبات إلى الأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع التعاون التقني . وتحتاج نفس الوكالات المتخصصة بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تمتثل ، في بعض الحالات ، عن تعيين موظفي المشاريع الوطنيين ، أو عن دفع رواتب إضافية لهم ، أو تقديم مزايا أخرى إليهم (بدل الاعاشة اليومي ، السيارات ، السائقون) ، تفادياً لنشوب المنازعات في إدارات البلدان المتقدمة .

٥٤ - وأخيراً ، فإن كون المواطنين يوظفون في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وأن الرواتب التي يتلقاها تتجاوز ، في كثير من الأحيان ، الرواتب

المدفوعة لموظفي المشاريع الوطنيين ، ليتم سبباً يدعو إلى أن تستخدم منظومة الأمم المتحدة موظفي المشاريع الوطنيين بانتظام ، دون درامة ما يترتب على ذلك من آثار .

٥٥ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وعلى الرغم من أن دليل برامجه ومشاريعه^(١٤) ينبع بوضوح على وجوب النظر في حالات المرشحين الوطنيين والدوليين عند اختيار الموظفين الفنيين للمشاريع بغية تحديد أفضل المرشحين ، فلا توجد أي إشارة إلى المعايير الواجب تطبيقها عند الاختيار ، ويكتفى الدليل بالإشارة إلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى تكلفة كل فئة من هاتين الفئتين من الفنيين عند الاختيار . ويتبين من ذلك أن الجانب المالي هو أيضاً الجانب الأهم بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . أما الجوانب الأساسية لتحقيق الاستخدام الأمثل للكفاءات الوطنية والدولية وإثراء كل منهما الأخرى ، فيبدو أنها ليست ، مع الأسف ، الاهتمام الرئيسي الذي شمل مؤلفي دليل برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

باء - أهم المشاكل التي تشيرها سياسة استخدام موظفي المشاريع الوطنيين

٥٦ - على الرغم من أن استخدام موظفي المشاريع الوطنيين يقدم بالفعل بعض المزايا ، فقد تترتب عليه ، في بعض الحالات ، آثار ضارة . ومنبدأ بدراسة أهم العقبات الصعبة التي يجب أن تتفاداها أي سياسة لا تستخدم المنتظم لموظفي المشاريع الوطنيين ، وبصفة خاصة خطورة خلق فئة أقل حظاً من بين هؤلاء الموظفين ، من ناحية ، والاعتقاد الخاطئ بأن استخدامهم يعتبر مصدرًا يحصل منه البلدان المتلقية على الخبرة بتكلفة أقل ، من الناحية الأخرى . ومنهاج أيضًا مسألة استخدام المديرين الوطنيين كوسيلة لتأكيد سلطة الحكومة المضيفة . ومنتناول ، أولاً ، المشكلة الخطيرة المتمثلة في انعدام المعايير الموضوعية لاختيار أفضل موظفي المشاريع الوطنيين .

١ - القيود التي تحد من القدرة على اختيار أنساب موظفي المشاريع الوطنيين

٥٧ - من الناحية المنطقية الخالمة ، يتبين اختيار أفضل موظفي المشاريع الوطنيين من بين عدة مرشحين ، على أساس معايير موضوعية ومع مراعاة كفاءات كل منهم . وبالمثل ، يتبين أن تحدد بوضوح مسؤولية المنظمة المخولة سلطة هذا الاختيار ، في اللوائح والاتفاقيات المبرمة بين شئون الوكالات المنفذة والمناديق التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .

٥٨ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(١٥) ، فإنه يفوض موضوع تعيين موظفي المشاريع الوطنيين الملائمين إلى الوكالات المتخصصة ، وذلك بالنسبة للمشاريع التي هي مسؤولة عنها . وفي المقابل ، يطلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الوكالات المتخصصة أن تكون مسؤولة أمام البلدان المتلقية عن كفاءة موظفي المشاريع الوطنيين الذين تعينهم ، على أن يُطلب من الحكومات المعنية ، في بعض الحالات ، أن تقدم إلى الوكالات الترشيحات المتعلقة بشغل وظائف موظفي المشاريع الوطنيين . وعلى الرغم من أن الأدوار تبدو موزعة بوضوح ، فليست لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبدي أي رأي فيما يتعلق بالمعايير الواجب أن تطبقها الحكومات والوكالات في اختيار المرشحين .

٥٩ - وفيما يتعلق بوجه خارج بقية المديرين الوطنيين ، فإن لوائح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر وضوحاً بالنسبة للإجراءات والقواعد المعمول بها في اختيارهم . فهي تنص على أن من الأفضل اختيار المديرين الوطنيين من بين العاملين في الحكومة . وتوضح أيضاً أن من الجائز أن تفوض الحكومة إلى الوكالات دور المديرين الوطنيين كمنسقي مشاريع ، ولا تضع أي قيود على تعيين أي موظف مشاريع دولي أو أي موظف مشاريع وطني .

٦٠ - ومن الناحية العملية ، فإن الحكومات^(١٦) هي التي تختار موظفي المشاريع الوطنيين بالتشاور مع الممثلين المقيمين/المنسقيين أو الممثلين الإقليميين للوكالات ، وبعد ذلك ، تعرض أسماء المرشحين الناجحين على الوكالة المنفذة التي تتولى التعيين . ومن ناحية أخرى ، لا تتضمن لوائح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أي شرط يجيز للوكالة المنفذة المعنية ممارسة أي حق في الرقابة أو حتى حق النقض .

٦١ - وعلاوة على ذلك ، فإنه لا توجد ، لا لدى الحكومات ولا لدى الوكالات ، قوائم باسماء موظفي المشاريع الوطنيين أو نظم لتنقييم أدائهم ؛ ويتم الاختيار على أساس البيانات التي يقدمها المرشحون فقط . وتجدر الإشارة هنا إلى إجراء غير رسمي تطبقه بعض المنظمات ومن الممكن ، لو تم تعميمه ، أن يحل المعايير المرتبطة باختيار موظفي المشاريع الوطنيين دون حاجة إلى شكليات كثيرة ؛ ويتمثل هذا الإجراء في أن تدعى إلى الانعقاد ، بغواص زمنية منتظمة ، مجموعات مختلطة مكونة من ممثلي الحكومة ، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسق المقيم للأمم المتحدة وممثلي الوكالات على المعيد القطري . وتكون مهمة هذه المجموعات هي استعراض الطلبات قبل اختيار أي موظف مشاريع وطني ، بحيث يعين من هم أفضل المؤهلين .

٣ - التكلفة الفعلية لموظفي المشاريع الوطنية

٦٣ - في حين أن الراتب الشهري لا يزيد عن ٨٠ في المائة من موظفي المشاريع الوطنية يتراوح بين ٨٠٠ دولار و ٣٠٠٠ دولار^(١٧) ، فإن الراتب الشهري لموظفو المشاريع الدوليين يمكن أن يصل إلى ١٥ ٠٠٠ دولار علاوة على المزايا العينية الكبيرة المقترنة به (السيارة ، السائق ، نفقات السفر ، بدل العمل اليومي)^(١٨) .

٦٤ - ولا مفر من أن تشير هذه الاختلافات المشاكل من كل نوع . فهذا قد تكون مصدر احتباط وعلاقة صعبة بين موظفي المشاريع الوطنية والدوليين ، خاصة إذا كانوا يعملون في نفس المشروع ، وحاصلين على نفس الشهادات الجامعية ولهم مجال تدرج وظيفي مشابه ، وإذا كان موظفو المشاريع الوطنيون ، في بعض الحالات ، أكثر "كفاءة وتاماً" فعليها من الناحية الأكاديمية وغيرها من التواهي من موظفي المشاريع الدوليين .

٦٥ - وفي رأينا أن لجنة التنسيق الإدارية كانت على حق تماما عندما لاحظت أن من المجد للغاية من وجهة النظر المعنوية ، ومن المخالف للمبادئ الإنسانية الأساسية أن تتلجل الأمم المتحدة إلى مثل هذه الممارسات التمييزية^(١٩) .

٦٦ - ومع ذلك ، يجب التسليم بأنه إذا كانت رواتب موظفي المشاريع الوطنية أقل نسبياً من رواتب موظفي المشاريع الدوليين ، فإنها تكون في جميع الأحوال أعلى من رواتب الموظفين الوطنيين المساوين لهم في الدرجة . وهذا أمر يشكل مصدراً إضافياً للتنوع بين موظفي المشاريع الوطنيين وزملائهم السابقين في الوزارة أو المؤسسة التي تشرف على المشروع .

٦٧ - ومهما يكن من أمر ، فمن الجائز أن تكون تكلفة موظفي المشاريع الوطنية أكبر مما يبدو بالنسبة للحكومة المتلقية ، وذلك لأسباب الاربعة التالية:

٦٨ - في المقام الأول ، يمكن أن يستخدم تحويل رواتب موظفي المشاريع الوطنية على ميزانية المشروع شكل تخصيص مورد نادر (العملة الصعبة التي تخصصها المنظومة للبلد) لدفع تكلفة عامل محلي من عوامل الانتاج ، متوفراً على أية حال ، ويمكن سداد تكلفته بالعملة المحلية . وقد يتضح أن من الأصول توفير المبالغ المخصصة لرواتب موظفي المشاريع الوطنية لاستخدامها في شراء الخبرة أو المعدات أو للتدريب الذي وإن كان عنصراً لا غنى عنه فإنه غير متوفر في البلد .

٦٨ - وثانياً ، إذا كان السبب الرئيسي الذي يحدو بالحكومة إلى استخدام موظفي المشاريع الوطنيين هو الرغبة في تحقيق وفورات في ميزانيتها يجعل منظومة الأمم المتحدة تدفع رواتب بعض هؤلاء الموظفين ، فيجدر استطلاع ما إذا كانت أو لم تكون هناك فئات أخرى من الخبراء ، الذين قد تكون تكلفتهم أقل من تكلفة موظفي المشاريع الوطنيين ، مثل المواطنين العاملين في الخارج ، في إطار نظام نقل الموارد من خلال المواطنين العاملين في الخارج ^(٢٠) ، الذين قد يوافقون على إتاحة خدماتهم لبلدهم دون مقابل تقريباً .

٦٩ - ثالثاً ، فإن استخدام موظفي المشاريع الوطنيين الذي يعرض بوصفه وسيلة تتبع للحكومة الاحتفاظ بالخبراء الوطنيين داخل البلد لأن تعرّض عليهم ، بين الحين والحين ، وظيفة في أحد المشاريع يكون راتبها أعلى من متوسط الرواتب التي تدفع للموظفي الحكوميين - يمكن أن يؤدي إلى نتيجة عكسية ويشجع على هجرة الكفاءات . ذلك أن الاستقصاءات الحديثة تشير إلى أن أكثر من ٦٠ في المائة من موظفي المشاريع الوطنيين ينتهزون فرصة تعينهم في أحد المشاريع وما يوفرون ذلك لهم من معرفة أفضل بمنظومة الأمم المتحدة ، ويتقاضون بطلبات لشغل وظائف موظفي المشاريع الدوليين الشاغرة في الخارج ، وأن ٣٠ في المائة من هؤلاء يغادرون البلد .

٧٠ - رابعاً ، فإن توظيف عدد كبير من المسؤولين كموظفي مشاريع وطنيين يعرض ، في بعض الأحيان ، كإسهام في تخفيف نسبة البطالة الإدارية والتنفيذية . والواقع أن العشرات أو المئات القليلة من موظفي المشاريع الوطنيين الذين قد تعينهم منظومة الأمم المتحدة في كل بلد ولمدة أشهر قليلة لا يمثلون ، في المتوسط ، أكثر من واحد على عشرة آلاف أو حتى واحد على مائة ألف من المسؤولين الوطنيين .

٧١ - وفيما يتعلق بالوكالات ، ينطوي أيضاً استخدام موظفي المشاريع الوطنيين على تكاليف إضافية تحمل ، في التحليل النهائي وبصفة غير مباشرة ، على البلدان . فالحلقات الدراسية المعقودة في المقار أو في البلدان ، والرحلات الدرامية المنظمة لموظفي المشاريع الوطنيين والمديرين الوطنيين تتطلب ، في المتوسط ، ٤٠٠ دولار للفرد ، ويخصم هذا المبلغ ، في التحليل النهائي ، من أرقام التخطيط الإرشادية للبلد المعنى . وعلاوة على ذلك ، تضرر بعض الوكالات إلى أن ترتفع عدد موظفيها الداعمين في الميدان ، وبصفة خاصة في البلدان التي توجد فيها أعداد كبيرة من موظفي المشاريع الوطنيين . وعلى الرغم من أن تكلفة هذه الوظائف تحمل ، بوجهه عام ، على الميزانية العادية للوكالة المعنية ، فإنها تستقطع من المبالغ التي كان يمكن تخصيصها ، لولا ذلك ، للتعاون التقني . وأخيراً ، فإن استخدام موظفي المشاريع الوطنيين يؤدي بالفعل إلى أن تتحمل الوكالات تكاليف أخرى غير مباشرة مثل النفقات

الخاصة بجمع بيانات هذه الفئة من الخبراء وإعداد التقارير التي تعرض على الهيئات التشريعية والمتعلقة باستخدام موظفي المشاريع الوظيفيين وما يشيره من مشاكل .

٣ - موظفو المشاريع الوظيفيون ، أو إنشاء فئة من الموظفين أقل مزايا

٧٣ - تجدر الاشارة إلى أن موظفي المشاريع الوظيفيين ليس لهم حتى الآن ، في منظمات عديدة ، أي وجود قانوني ولا يتمتعون بأي مركز ولا تظهر أسماؤهم في إحصاءات الوكالات التي تستخدمهم . وهذا هو السبب في الاشارة إليهم أحياناً بصفة "غير موظفين" على عكس موظفي المشاريع الدوليين أو مسؤولي الامانة الذين يعتبرون "موظفين" .

٧٤ - وحسبما سبقت الاشارة إليه ، فإن بعض موظفي المشاريع الوظيفيين يعينهم مباشرة الممثلون التقليديون للوكالات ، دون أن ترسل إلى الوكالات نفسها المعلومات التقنية عنهم . ومن الناحية العملية ، وكقاعدة عامة ، يحصل موظفو المشاريع الوظيفيون على مبلغ [جمالي ينص عليه عقد خاص ، ولا حق لهم في أي من المزايا (التأمين الصحي ، المعاش التقاعدي ، منحة التعليم ، الخ.) التي تمنح للخبراء الدوليين أو الموظفين العاديين بمنظومة الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، طوال فترة إعارتهم (يعين أكثر من ٨٠ في المائة من هؤلاء الموظفين من بين موظفي الحكومة) ، فإنهم قد يخسرون جميع المزايا المرتبطة بوظائفهم الأصلية . ويطالعون تعويضاً لهذه الخسائر بمنحهم نفس مركز الفئات الأخرى من العاملين في الخدمة المدنية الدولية . وقد بدأ بعض الوكالات في الاستجابة لطلبات موظفي المشاريع الوظيفيين بمنحهم مزايا التأمين الصحي وغير ذلك من المزايا الاجتماعية ، وبذلك أصبح لهم بحكم الواقع نفس مركز الفئات الأخرى المعترف بها من موظفي الأمم المتحدة .

٧٤ - ولكن ، بالنظر إلى أن الرواتب التي تدفعها الأمم المتحدة لموظفي المشاريع الوظيفيين تعتبر منخفضة جداً بالنسبة لما تدفعه للمواطنين مشاريع التعاون الثنائي أو الشركات المتعددة الجنسيات ، فإن أكفاء الخبراء الوظيفيين ينجدبون أولاً إلى تلك الجهات . ولذلك ، فإن الأمم المتحدة ، التي لم تنجح إلا في اجتذاب فئة من المسؤولين الأقل مزايا منذ الأزمة المالية في منتصف الثمانينيات ، تتعرّض لاحتمال لا تستطيع أن تعيّن إلا موظفي مشاريع وظيفيين من فئة منخفضة .

٧٥ - وأياً ما كان الأمر ، فإن الاتجاه العام يسير نحو الاعتراض التدريجي بشأن موظفي المشاريع الوظيفيين يشكلون فئة محددة من العاملين بالأمم المتحدة ، حتى إذا اعتبروا عاملين من الطبقة الثانية . والسمة المميزة الأخرى هي تنوع اللوائح المعمول بها في مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بموظفي المشاريع الوظيفيين ، ونتيجة لذلك ، يوجد اختلاف ملحوظ في رواتب موظفي المشاريع الوظيفيين

الذين يشغلون نفس الوظائف أو الذين ينطليون بنفس المهام في نفس البلد ، لمجرد أن وظائفهم مدرجة تحت بنود مختلفة وتابعة لوكالات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة .

٧٦ - ومن الممكن اكتشاف إمكانية إنشاء فئة مستقلة من موظفي المشاريع الوطنيين ، حسبما ورد أعلاه في الفقرة ٨ من مقرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤٨/٧٩ . وعند إنشاء هذه الفئة ، يتعمّن أن تؤخذ في الاعتبار الترتيبات الجديدة المتعلقة بتنفيذ المشاريع . ذلك أنه بموجب المقرر الإطاري ٣٦/٩٠ الصادر عن مجلس الإدارة والمقرر ٢١/٩٠ ، وكذلك بموجب قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ، يسمح التنفيذ الوطني للمشاريع على نطاق واسع هو القاعدة . ولا يعني ذلك ، بطبيعة الحال ، أن التنفيذ لن يشمل مدخلات دولية بدرجة كبيرة . ويؤمل في أن يساعد هذا على إعادة تركيز النقاش على المسؤولية الوطنية عن المشاريع غير الإنمائية في البلد . وعلاوة على ذلك ، فإن من المرجح أن يزداد تقديم الخبرة على أساس قصير الأجل . وشلة ترتيبات ، مثل "موارد الأمم المتحدة الاستشارية القصيرة الأجل" و"نظام نقل المعرفة من خلال المواطنين العاملين في الخارج" ، يتم في إطارها توفير فئات إضافية من الخدمات التقنية . وبعبارة أخرى ، فإن المنافسة على تقديم الخدمات التقنية آخذة في الازدياد ، ولم يعد من الملائم النظر في استخدام النظام الإداري القائم في الأمم المتحدة لتفطية الخدمات التقنية في المستقبل . ويبدو من الضروري تطبيق نهج أكثر مرونة .

٤ - المديرون الوطنيون وتجسيد سلطة البلد المضيـد

٧٧ - إن الزيادة المطردة في عدد المدرّبين الوطنيين المعينين لإدارة المشاريع المملوكة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبغير المشاريع الأخرى الواقعة تحت مسؤولية الوكالات تبررها رغبة البلد المضيـد في امتلاك وسائل التأكيد على سيادته على جميع المشاريع المنفذة بمساعدة خارجية ، بما في ذلك المشاريع المنفذة في سياق التعاون التقني مع منظومة الأمم المتحدة . وعلى الرغم من أن هناك مزايا مؤكدة للمديرين الوطنيين بوصفهم رؤساء لمشاريع الأمم المتحدة ، فليس من المؤكد أن البلد يحصل على فائدة كبيرة من ذلك .

٧٨ - وربما تكون قائمة المساوىء الناجمة على البلد من هذا الاجراء قائمة طويلاً إلى حد ما . والضرر الأكبر يعزى إلى الواقع أن المشاريع تمدد في بعض الحالات لا بغرض تحقيق هدف ذي أولوية بالنسبة للبلد ولكن لمجرد إتاحة الفرصة لبعض المديرين الوطنيين للبقاء في وظائفهم . وهناك ضرر أقل خطورة ولكنه مهم بنفس القدر هو الرحلات الكثيرة التي يقوم بها بعض المديرين الوطنيين لمجرد الحصول على بدل العمل اليومي المستحق بموجب لواحة المشروع .

٧٩ - وكقاعدة عامة ، يشفل المدير الوطني للمشروع ، في نفس الوقت ، منصب مدير الادارة الوزارية او المؤسسة الوطنية المشرفة على المشروع . ولا يعني ذلك بشكل قاطع انه افضل خبراء البلد واكثرهم تاهيلاً او خبرة في مجال تخصصه .

٨٠ - وبالاتفاق الى ذلك ، وعند انتهاء فترة تنفيذ المشروع في إطار التعاون التقني ، يطلب من المدير الوطني تقديم تقرير نهائياً يعرض فيه رأيه لا من مجرد وجهة النظر التقنية ولكن ايضاً على مستوى السياسة الانمائية العامة للقطاع الذي يترأسه . وليس من المؤكد على الاطلاق أن الحكومة او الوكالات تتلقى تقييمات موضوعية ، والسبب في ذلك بسيط جداً ، وهو ان من المعب على المدير الوطني ان يكون ، في الوقت نفسه ، الشخص الذي يجري التقييم والشخص موضع التقييم .

٨١ - وفي كثير من الاحيان ، يشكل تعيين مدير وطني مصدر مشاكل للوكالات . ففي المقام الاول ، لا توجد لواحة تلزم الحكومة المضيفة بأن يظل المدير الوطني رئيساً المشروع من بدايته إلى مرحلته النهائية: غالباً ما يستدعي المدير الوطني لاداء مهام أخرى خلال فترة تعيينه . وعلاوة على ذلك ، فإن معظم المديرين الوطنيين ليسوا متفرغين لمهام التنسيق المسندة إليهم .

٨٢ - وبالنسبة للحكومة المضيفة ، فإن تعيين مدير وطني كرئيس لمشروع من مشاريع الأمم المتحدة لا يعني في جميع الأحوال تعزيز سلطة الحكومة على المشروع ، بل إن النتيجة تأتي على ذلك في كثير من الاحيان . ذلك ان المدير الوطني ، الذي لا يحق له الارتباط بالصرف من ميزانية المشروع ولا الإذن بأي نفقات باعتباره موظفاً مفوضاً ، يدرك أن سلطته ، ومن خلاله سلطة الدولة ، محدودة بشكل ملحوظ . أما موظف الخدمة المدنية الدولية ، وهو رئيس المستشارين التقنيين الذي يشرف الامور الادارية اليومية للمشروع وله الحق في الإذن بالإنفاق ، فهو الشخص الذي يمارس ، في نهاية الأمر ، السلطة الفعلية . ويمكن أن يعطى هذا الحق لبعض المديرين الوطنيين ، ولكن نظراً لأن الحكومة لا تريد أن تكون الضامن النهائي لإدارة المشروع ، فإن بعض الوكالات المعنية تلزم المديرين الوطنيين بالحصول على توقيع الموظف الدولي على جميع مستندات المصرفات . وهكذا ، يتضح أن سلطة ومسؤولية كل من الحكومة والمدير الوطني غامضتان ومحدودتان .

جيم - الاستنتاجات والتوصيات

٨٣ - لا يوجد استخدام عدد مطرد الزيادة من موظفي المشاريع الوطنيين نفس الترتيب في رأي البلدان المضيفة . وهو نادراً ما يستند إلى تحليل مسبق يثبت انه يت exig ،

بالمقارنة باستخدام الخبراء الدوليين ، مزيداً من الفعالية في تحقيق أهداف التعاون التقني لغايات التنمية . بل إن التعمق بعف الشيء في دراسة هذه المسألة يبين أن استخدام موظفي المشاريع الوطنيين ، في بعض الحالات ، ليس كله مزايـا . والآثار السلبية لهذه السياسة قد تكون خطيرة جداً: مثل التخصيص غير الأمثل للموارد النادرة من النقد الأجنبي ، و اختيار بعض المشاريع على أساس معايير بعيدة جداً عن الاحتياجات ذات الأولوية ، واضطراب العلاقات بين الخبراء الوطنيين والمسؤولين الحكوميين ، الخ .

٨٤ - إن الدراسات و عمليات التقييم والتقارير التي مدرت حتى الان اهتمت بتحسين التنظيم و زيادة الاتساق في مجال استخدام موظفي المشاريع الوطنيين داخل منظومة الأمم المتحدة ، ولم تهتم إلا بشكل عارض بوضع أساس لسياسة تتصل بالاختيار بين استخدام موظفي المشاريع الوطنيين واستخدام موظفي المشاريع الدوليين (أو استخدام الخبراء من هاتين الفئتين بنسب محددة) لتحقيق أهداف إنسانية محددة من خلال التعاون التقني .

٨٥ - ومن المفيد للغاية أن تعداد بجدية دراسة دور موظفي المشاريع الوطنيين ، من ناحية ، ودور موظفي المشاريع الدوليين ، من ناحية أخرى ، بوصفهم جميعاً عنصراً موجهاً للتعاون التقني لغايات التنمية .

٨٦ - ونرى أن نقطة الانطلاق لدراسة جديدة من هذا القبيل يمكن أن تتمثل في اعتماد معايير واضحة ومقبولة بوجه عام ، و تكييفها مع الوضاع المتباينة السائدة في البلدان النامية . ولهذا الغرض ، يمكن تحديد القطاعات التالية داخل البلدان النامية:

(أ) القطاعات التي تحتاج البلدان المعنية ما يلزم لها من تكنولوجيا (المعدات ، الخبراء ، التدريب ، الهياكل الأساسية ، الخ) متاحة محلياً ، الأمر الذي يغنيها عن طلب الخبرة الدولية (وسيتضح أن هذه القطاعات تقليدية بوجه عام أو قطاعات قديمة تستخدم تكنولوجيا أصبحت نمطية ومتاحة الآن في معظم البلدان النامية) ؛

(ب) القطاعات الأكثر تقدماً وتطوراً بقليل ، والتي تحتاج فيها البلدان المعنية إلى قدر من الخبرة الدولية ، على الرغم من احتيازها لأساس متين وموارد لا يأبهها من التكنولوجيا والقوى العاملة والمعدات ؛

(ج) القطاعات الجديدة تماماً ، التي يوجد في البلدان المعنية عجز كامل بصدرها من حيث الوسائل التكنولوجية والهيئات الأساسية المؤسسة ، والتي يتبعين بالنسبة لها الاستعانة بالخبرة الدولية لبعض الوقت .

٨٧ - وبمرور الوقت ، يتضح تغير الحالة في هذه المجموعات المتعددة من القطاعات: فيزداد عدد القطاعات التقليدية التي كانت البلدان النامية تحقق فيها الاكتفاء الذاتي ، وتظهر في نفس الوقت قطاعات اكبر تقدماً ، ويحدث تقدم من القطاع (١) إلى (ب) وفي النهاية إلى (ج) .

٨٨ - ولذلك ، ينبغي أن تستكمل منظومة الأمم المتحدة ، بانتظام ، قوائم القطاعات (١) و(ب) و(ج) في ضوء الانتقال المتوازن والتدريجي من قطاع إلى آخر ، بغية تعديل برامج ومشاريع المنظومة ، لتحديد الاحتياجات من الخبرة المحلية والدولية وكذلك ، إن أمكن ، تقييم هذه الاحتياجات كمياً وإعداد وفق تفصيلي لوظائف الخبراء المطلوبين ، بحسب كل قطاع ، وربما إعداد قائمة بالمشاريع التي يمكن تخصيصها للتعاون التقني مع منظومة الأمم المتحدة ، مع التمييز بين المشاريع التي سيفعل بتنفيذها ، على وجه الحصر ، خبراء دوليون وتلك التي سيشاركون في تنفيذها مع الخبراء الوطنيين ، أو المشاريع التي سيسند تنفيذها بالكامل إلى البلدان المتقدمة ، لتنفيذها الجهة الحكومية المعنية بالتنفيذ أو المؤسسة المتعاقدة من الباطن . ويمكن أيضاً التمييز بين المشاريع التي تستخدم موظفين دوليين في المرحلة الأولى ، ثم موظفين دوليين ووطنيين في المرحلة الثانية ، ثم تنفذها الحكومة والخبراء الوطنيون في المرحلة الثالثة .

٨٩ - وينبغي لهذا المخطط العام أن يأخذ في الاعتبار حالات محددة مثل الحالات التالية: (١) أقل البلدان نمواً التي يمكن أن يكون لديها فعلاً خبراء وطنيون ، ولكنها تفتقر إلى الموارد المالية الكافية التي تسدد بها من ميزانية الدولة رواتب الخبراء الوطنيين المعارين للعمل مع موظفي المشاريع الدوليين . ولو أتيح لأقل البلدان نمواً أن تستخدم موظفي مشاريع وطنيين أو مديرین وطنيین تدفع رواتبهم من ميزانية المشروع ، فإن ذلك سيخفف عنها العبء ؛ (ب) البلدان التي لديها فوائض مالية كبيرة وتكون مستعدة لأن تمول بنفسها استخدام موظفي المشاريع الدوليين ، أي البلدان التي لا يعتبر فيها الفرق بين تكلفة موظفي المشاريع الوطنيين وتكلفة موظفي المشاريع الدوليين هو العامل الحاسم ؛ (ج) البلدان التي لديها عدد كبير من الخبراء الوطنيين في القطاعات الثلاثة المشار إليها في الفقرات السابقة ، ولكنها قد تواجه نقصاً في العملة . وهذه هي بالتحديد البلدان التي يمكن أن يمثل فيها التخصيم الأمثل للنقد الأجنبي لتنقية استخدام موظفي المشاريع الوطنيين وموظفي المشاريع الدوليين مشكلة أكثر حدة .

٩٠ - واستناداً إلى هذا المخطط العام ، ومع مراعاة التحليل الوارد في الجزء الثاني ، نقدم التوصيات التالية:

النحوية رقم ٣:

في إطار التحليل المستكمel باستمرار والمعدل بحيث يلائم كل بلد من البلدان المتلقية ، وفي ضوء التقدم المحرز في تنمية ذلك البلد ، وفي ضوء التحرك التدريجي لاقتصاد البلد من قطاعات أصبحت تقليدية أو نمطية إلى قطاعات تزداد تعقيداً وتتطوراً ، ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة أن تقوم بما يلى:

(أ) أن تكرر اعتمادات التعاون التقني للانفاق على نقل الخبرة عن طريق استخدام خبراء دوليين في البلدان التي تفتقر إلى هذه الخبراء وحيثما يكون احتياجها ضرورياً وعندما تتافق هذه الخبرة مع ضرورات ذات أولوية لا يمكن تلبيتها باللجوء إلى الخبرة الوطنية ١

(ب) تعبئة المزيد من الموارد المحلية في مجال الخبرة والموظفين المؤهلين ، وزيادة اللجوء إلى التنفيذ الحكومي والتنفيذ من خلال التعاقد من الباطن مع المؤسسات الوطنية . وعلى الرغم من تعبئة الخبرة الوطنية من خلال تلك الاجراءات ، يتبين إلا ينطوي هذا الأسلوب على أي تغيير في مركز الخبراء الوطنيين أو دفع أي رواتب تكميلية لهم أو أي مزايا عينية ، وينبئ إلا يشير ذلك أي منازعات مثل المنازعات التي تنشأ أحياناً بين موظفي المشاريع الوطنيين والموظفين الوطنيين الآخرين ٢

(ج) زيادة التواتر والتوعي في استخدام طاقات البلدان النامية من الخبراء وذلك باستخدام عدد أكبر من هؤلاء الخبراء كخبراء دوليين في مناطقهم ذاتها وفي إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بدلاً من استخدام كل خبير في بلده كموظف من موظفي المشاريع الوطنية .

النحوية رقم ٤:

يمكن أن تزداد فعالية ممارسة سيادة البلد المضيف وسلطته على مشاريع التعاون التقني إذا ازدادت كفاءة استخدام منظومة الأمم المتحدة للمديريين الوطنيين ، من ناحية ، وإذا ميّزت برامج قطرية تقوم على أساس تعرية أفضل للأهداف الإنمائية ، وبضمان تحسين المواجهة بين هذه الأهداف ومشاريع التعاون التقني بحيث يزداد إدماجها مع الاتجاهات التي تتroxها الحكومة .

الحواش

(١)

في هذا الشأن ، انظر على وجه الخصوص ، الوثائق التالية:

(١) الاتجاهات الأخيرة في تعيين موظفي المشاريع وغيرهم من الموظفين العاملين في مجال التنسيق الإنمائي ، وفي تكلفة هؤلاء الموظفين والاستفادة من خدماتهم ، الدورة الثانية والثلاثون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، ٤ - ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، DP/1985/9 . (ب) تقرير عن تجربة استخدام الخبراء الوظيفيين ، ومسئولي المشاريع الوظيفيين ، والمقاولين من الباطن الوظيفيين في آسيا والمحيط الهادئ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك ، آذار/مارس ١٩٨٦ . (ج) موظفو المشاريع الوظيفيين من الفتاة الفنية ، تقرير أعدته الأمانة الفنية للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٣٧ آذار/مارس ١٩٨٧ ، ACC/1987/OP/CRP.3 . (د) الخبراء الوظيفيون ، وضع معايير ومبادئ توجيهية لتسهيل التوسع في استخدام هذا النوع من الخبرة ، مذكرة أعدها السيد ج . ه . هاردر الخبرير الاستشاري باللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ٣٧ آذار/مارس ١٩٨٧ . (ه) استعراض ممارسة وكالات الأمم المتحدة في مجال استخدام موظفي المشاريع الوظيفيين من الفتاة الفنية وتوصيات بإدخال تحسينات ، مذكرة مقدمة من الأمانة اللجننة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ، ٣٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، ACC/1987/OP/CRP.8 . (و) استعراض أنشطة البرامج والمشاريع: موظفو المشاريع ، تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الدورة الخامسة والثلاثون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٦ حزيران/يونيه - ١ تموز/ يوليه ١٩٨٨ ، جنيف ١٥ آذار/مارس ١٩٨٨ ، DP/1988/19/Add.1 . (ز) تقرير الفريق المعني بموظفي المشاريع الوظيفيين من الفتاة الفنية والمشترك بين اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (الموظفون) واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ، ٣٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، ACC/1988/PER/R.27 . (ح) تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الاجتماع الاستشاري المشترك بين الوكالات والمعني بالنهوض بالطاقات الوطنية ، الموظفون الرفيعو التأهيل ، نيويورك ، ١٣ - ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الموظفون المؤقتون ، موظفو المشاريع الوظيفيين من الفتاة الفنية ، المقاولون ، الخ ، اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (الإدارة) ٤ ACC/1990/PER/R.4 ، ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

(٢)

على الرغم من أن الاعتمادات المخصصة للتعاون التقني ارتفعت بـ القيمة المطلقة من ٣,٧ مليار دولار في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ إلى ٣,٣ مليار دولار في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، فإن هذه الزيادة بالدولارات بقيمتها الراهنة لا تعوض التضخم إلا جزئيا ويمكن القول بأن المبالغ بالدولارات بقيمتها في الوقت الحالي ، التي خصصها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون التقني ، اتجهت إلى الانخفاض بين الفترتين .

العوافي (تابع)

- (٢) تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تكاليف دعم الوكالات ، DP/1988/54 ، ٦ أيار/مايو ١٩٨٨ .
- (٤) التقرير السنوي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٨٨ ، ١٥ ميسار/مايو ١٩٨٩ ، DP/1989/13/Add.3 .
- (٥) اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) الدورة العادية الأولى ، جنيف ، ٣٧ - ٣٩ نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧ ص ١٦ .
- (٦) الفقرة ٤٦ من مرفق القرار ٣٦٨٨ (د - ٢٥) المتعلق بكافية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي . DP/114
- (٧) نتاحت مرة أخرى فضول "دليل برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" المتمثلة بموظفي المشاريع الوطنيين مع التوسع في التفاصيل في عام ١٩٨٨ .
- (٩) القرار ٧٤/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ والمعنون "استمرار سياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية" .
- (١٠) تقرير أعده ن . ه . برادهو ، نيويورك ، آذار/مارس ١٩٨٦ .
- (١١) تقرير أعده ن . ه . هاردر ، ACC/1987/DP/CRP.8 ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧ .
- (١٢) DP/1988/19/Add.1
- (١٣) ACC/1988/PER/R.25
- (١٤) انظر الفصل ٣٠٤٠٠ من الصيغة المقتحمة لدليل برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
- (١٥) الصيغة المقتحمة من "دليل برامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" . انظر الفصل المخصص لسياسة تعيين موظفي المشاريع الوطنيين .
- (١٦) يختلف الإجراء الخاص باختيار موظفي المشاريع الوطنيين من بلد إلى بلد آخر ، في بعض البلدان يجري مسابقات أو يستخدم الإعلان عن الوظائف الشاغرة . وتتميّز بلدان أخرى موظفي المشاريع الوطنيين دون مسابقة ، على أساس معاييرها الخاصة .
- (١٧) انظر DP/1988/19/Add.1 ، الصفحة ١٠ .
- (١٨) طبقاً لفواتير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تتراوح التكلفة الشهرية لموظفي المشاريع الدولي بين ٣٠٠٠ دولار و ١٥٠٠٠ دولار .
- (١٩) انظر ACC/1987/OP/CRP.3 ، الصفحة ١٣ .
- (٢٠) يشار إلى هذا النظام باللغة الانكليزية باختصار "TOKTEN" أي Transfer of Knowledge Through Expatriate Nationals.

— — — —